في المقهى غرام ما

عبد الحكيم حيدر

تكون خارج إطار البيت، وتنادي فجأةً وأنت بالقرب من باب المقهى على صاحبٍ قديم بالكاد عَرَفْته ولم ترَه من سنوات، وإذا به يجلس كهدية بين يديك، ويُحدّثك بأسماً عن شَعرك المفلفل الذي كان يشبه شعر اللاعب السوداني قرن شطّة. وفي الوقت نفسه، يُمسّد على رأسك بطيبةٍ بعد ما قَصّرَ شعرك. ومن جيب «الصديري» يُخرج «برشامتَين»، محاولاً قدر الإمكان أن يُداري أسنانه الكثيرة المخلوعة، ويُمسّد أنت الآخر على جرحٍ جديدٍ في إصبع يدك، ثم يسألك باسماً، وبغرض ما، عن مالِك الفندق الذي على مقربةٍ منكما، ويضحك ضحكةً عائمةً، وبعد ما يُحيّرك في اسم صاحبه، يقول لك هو مُلّاك الطالب عمران من قرية كوم اللوفي، الذي كان يأتي إلى المدرسة الثانوية بحمش. وفي نهاية الثانوية، اشترى «ميكروفونواً»، وكان يقرأ بالعمامة والطربوش، وكفّ نهائياً عن الهزار معنا، وعلّه لم يكمل الجامعة لأنّه سافر في نهاية السبعينيّات إلى الأردن، وعمل في مسجدٍ جامع إمامأ، وأخذ والده لقراءة القرآن في إذاعة عمّان، لأنّ والده كان يمتلك صوتاً رخيماً. المقهى مفتوحٌ على الحياة، والماضي، والذكرى، وله شجونٌ تُلمس من خلاله الأرواح، التي صعدت، لسأ خفيفاً.

يمشي الصديق ويطلب منك أن تتذكّره لأنّ الفترة قليلة، يمشي ويتباعد وتعود لفضاء المقهى المُتجدّد؛ المقهى يجدّد فضاء نفسه بنفسه من دون حاجةٍ إلى إجازاتٍ أو شاطئ بحر، المقهى حالةٌ سوق لا تجارة فيه ولا كسب سوى لصاحب المقهى، والتجارة الأخرى تتم في خفاء كالسوق السوداء، وهامش ربحها لسهر الليل والتعارف يتم في خفّة. ويسري بلا دبلوماسيةٍ وبلا مُقدّمات. والشيشة هناك تصنع الغمامة، والسائلة تستعير حتّى الطعام في خفّة، والهاتف أيضاً، وتُغيّر في الحمّام ملابسها، وتخرج راضيةً عن البركة، بعد ما أحصت مدخول الظهيرة. في المقهى، نعرف على عادت المياه بعد ما انقطعت، وتسأل السائلةُ حَماتها هل اشترت الفلفل، وتضحك وهي تشرب الشاي، وتُعدّل «الإبشارب». المقهى لونٌ خفيفٌ من ألوان الوجود الحرّ بعد ما نترك منازلنا ومُتطلّباتها ومشكلات الزوجات مع الأهل، أو مع الأولاد، أو مع أنفسنا، أو الجيران. في المقهى أشياء عادية جدّاً وجريئة ومُدهشة، كأن تمشي العصافير على مهلها فوق رخام المقهى في أول الصباح، وتلتقط الفتات، الذي بالكاد تراه، وتتعارك أيضاً مع بعضها من دون أن تعرف أنت السبب، وتطير فجأة من صوت رجل يطلب القهوة سادة، ويصفّق، وصاحب محلّ التصوير القريب يأخذ زجاجتين من الماء البارد، ويمشي يضحك على الحظّ. تتم الأمور في المقهى بيسر، والكلمات أيضاً تخرُج بيسر، كأن يعرض رجلٌ في اليوم عشرين مرّة علاج شفاء المفاصل ووجع الظهر، وأنّه لم يبقَ معه من المُنتَج، الذي يُعرض في التلفزيون، سوى أربعة، وبعد نصف ساعة، يعود ومعه كرتونة صغيرة أخرى.

المقهى بعيد جدّاً عن البحر، وبعيد جدّاً عن البورصة، عكتنة عمّال المقهى مع بعضهم بسبب التأخير فقط، وغالباً يعود الضحك ثانية بعد فنجان القهوة وتسليط الروحة على جمر الفحم، وإذا بالشيخ ياسين ينطلق من دون أن تعرف كيف «ضاع العمر يا رب»، فتجد المقهى وقد تحوّل فجأةً إلى ما يشبه الذكر، رغم أنّ هيفاء وهبي في شاشة أخرى في المقهى، هناك، ترقص بملابس شفّافة جدّاً.

هذا الصخب الذي تحتمله الروح الهائمة هرباً من رتابة الحياة وفقرها وضجيجها ومللها ومواتها، وهذا هو الأهمّ، رتابة الحياة نفسها، أو رتابة البيت، أو رتابة العمل، وعتاب الأهل والأقارب، صخب نهرب إليه كي نهرب من ذواتنا أحياناً، فسحة ما لأنفسنا وسط الضغوط، فسحة نطير فيها مثل ذلك العصفور الحيران كي نمسك بأمل فكرة، أو فرح، أو لقاء أو مشهد، أو صحبة مُفتقَدة، جريئاً وراء، فجوة العيش، أو السفر هنا أو هناك، فسحة نمسك فيها بخيوط حيوات أفلتت منا وخانتنا، أفلتت منا لقلّة حيلتنا ولجهلنا أو لتسرعنا. غرام ما في المقهى، وأيّ مقهى كان أو سيكون، كي نلعب مع الوقت عن قرب من غير فلسفة أو انتظار منفعة.

الانتخابات الأفريقية... وَهْمُ الديمقراطية

سمير حمدي

منذ أن بدأت موجة التحوّل الديمقراطي تجتاح القارّة الأفريقية، وإعادة إدخال التعدّدية الحزبية والانتخابات التنافسية في معظم بلدان القارّة، ظلّ سؤال مركزي رافق هذه التحوّلات: هل ساهم تعميم العمليات الانتخابية في ترسيخ الديمقراطية، أم أنّها، على العكس من ذلك، كانت مُجرّد واجهة تسمح بالحفاظ على حكم فئات سلطوية تتغيّر خطاباتها من دون أن تتغيّر ممارساتها؟

بداية من عام 2000، أجريت انتخابات مُتعدّدة الأحزاب في 49 دولة من أصل 53 دولة في القارّة، وهكذا يبدو أنّ الديمقراطية الانتخابية قد ترسّخت في عدد من البلدان الأفريقية، أو في الأقلّ بشكل جزئي. وللاقتناع بهذا، يكفي أن نرى مدى البراعة والمهارة التي استحوذت بها النخب السياسية الأفريقية على مفردات الديمقراطية والتعدّدية والتصويت الحرّ. واليوم، يزعم الزعماء الأفارقة كلّهم تقريباً، بمن فيهم الانقلابون، أنّهم منتخبون من قبل الشعب، ولا يمكنهم أن يفعلوا غير ذلك.

يمكن أن نلمس في هذا الالتزام الرسمي، في الأقلّ بالقاعدة الديمقراطية، أثرَ الضغط الدولي، بخاصّة من جانب الجهات المانحة. وفي مواجهة رغبة القوى الغربية في جعل مساعدات التنمية مشروطة بالممارسة الديمقراطية ولو شكلياً، كان على النخب الحاكمة أن تظهر بصورة الأنظمة التي تستمدّ شرعيتها من صناديق الاقتراع، ولإعادة إضفاء الشرعية على أنظمتهم المتآكلة، و«إعادة اختراع» أنفسهم مروّجين للديمقراطية. وعلى هذا، نستطيع أن نفهم إصرار أنظمة سلطوية مُغلقة على الاستخدام «الوظيفي» للانتخابات، كما يجري في دول مثل توغو ومصر.

على الرغم من سوداوية المشهد العام فإنّه لا يمكن إنكار أنّ القارة شهدت نجاحات ديمقراطية حقيقية، فتؤدّي الانتخابات الشفّافة والسلمية، بشكل لا جدال فيه، بانتظام إلى نتائج مشروعة تعترف بها الغالبية العظمى من النُخَب السياسية والمواطنون. ومن الواضح أنّ أحد الأمثلة الأكثر إقناعاً هو جنوب أفريقيا، في بلد تعرّضت فيه الأغلبية السوداء للتمييز القانوني، ولم تتمكّن من المشاركة في الانتخابات الوطنية، وحيث حُظِرت المنظّمات السياسية المناهضة للفصل العنصري، أصبحت الانتخابات اليوم حرّة تماماً ومفتوحة وغير عنيفة، و«المعجزة الجنوب أفريقية» ليست حالة فريدة من نوعها. فقد عرفت دول مثل تونس وغانا وبوتسوانا وناميبيا والسنغال، من بين بلدان أخرى، تجارب انتقال ديمقراطي، إذ تتوالى الانتخابات المُنظّمة و«النظيفة» من دون إطلاق رصاصة واحدة. ونلاحظ أيضاً أنّ حالات التناوب الديمقراطي، التي لم يكن من الممكن تصوّرها حتّى وقت قريب، قد تضاعفت، كما حدث في السنغال وزامبيا وغانا وبنين، أو أخيراً في غينيا وساحل العاج، على الرغم من الانتكاسات التي عرفتها بعض هذه الدول، إذ تعاني التجربة التونسية أزمة حقيقية تهدّد مكاسبها الديمقراطية منذ ما يسمى إجراءات 25 يوليو (2021)، فيما شهدت مالي مصادرة مسارها الديمقراطي عبر انقلاب عسكري أنهى حكم المدنيين.

يحاول أنصار الأنظمة السلطوية الأفريقية تبرير ما تشهده القارّة من تراجع في مجال الحرّيات والانتخابات الشفّافة بالقول إنّه لا يواجه شكّان أفريقيا اليوم نموذج واحد مفروض وجامد، وهو نموذج الديمقراطية الغربية «المستوردة»، لكن لديهم مجموعة من النماذج المختلفة، التي تمكّنهم تكييفها وفقاً لمصالح الشعوب، وإنّ هناك عدداً كبيراً من الانتخابات التي تجري في أفريقيا غير كاملة بالمقارنة مع القوانين الغربية. ولكن، ربما يكون هذا هو جوهر المشكلة، إي الميل المراقب الغربي إلى قياس الانتخابات الأفريقية قياساً بالمعيار الغربي، الذي لا يعدو أن يكون مُجرّد مثال غير عملي لا يتناسب مع واقع القارّة. غير أنّ ما يتجاهله هؤلاء هو أنّ القوى الغربية ذاتها تتجاهل استمرار الأنظمة السلطوية ما دامت تخدم مصالحها، وإنّ السؤال الذي ينبغي طرحه، ليس البحث في التعريف النظري للديمقراطية، بقدر ما يتعلّق بحقّ الشعوب في اختيار من يحكمها، وهذا لا يكون إلا عبر انتخابات نزيهة، وفي ظلّ مناخ يضمن حرّية التعبير للجميع. وهنا، يتمثّل الإنسان الأفريقي مع غيره من البشر، مهما اختلفت الملابسات الاجتماعية والثقافية التي تحيط به.

(كاتب تونسي)

معاً لبناء منطقة قوية ومزدهرة

مسعود بزشكيان

في بداية عهدي رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، وبعدما منحني الشعب صوته، أودّ أن أخاطب إخواتنا وإخواننا وجيراننا في المنطقة، لكي نخطو معاً على طريق الحوار البنّاء وتعزيز التعاون والتضامن بين شعوب المنطقة و دولها.

نُرسّخ إلى ذلك مبادؤنا السامية المتمثّلة في تعاليم القرآن الكريم الخالدة «واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرّقوا»، و«تعاونوا على البرّ والتقوى ولا تعاونوا على الإثم والعدوان»، وتعليمات الرسول محمد صلى الله عليه وآله الذي قال: «الله الله في جيرانكم»، وكذلك توصيات الإمام علي عليه السلام، حيث قال: «سلْ عن الجار قبل الدار».

نحن جميعاً نعيش في جغرافيا واحدة، فعلينا أن نتكاتف ونتّحد بهدف الوصول إلى الحياة الطيبة التي تمثّل الهدف السامي للإسلام وجميع الأديان السماوية، ولأجل هيكلة منطقة قوية تعتمد على قوة المنطق وليس منطق القوة، وهذا يتطلب توظيف جميع عناصر القوة الوطنية، وفي مقدّمتها دعم شعوبنا والقوى الحية في الأمة الإسلامية.

لن يُسجل النجاح لأي خطة منفصلة في المنطقة، ولن يتحقق الازدهار والتقدّم ما لم نحقّق الإنسجام في منطقتنا، وما لم نتعاون لأجل مستقبل مشرق، إن استغلال النعم الإلهية والموقع الجيوسياسي . الإستثنائي لمنطقتنا على نحو صحيح، يدفع بها إلى التقدّم والنمو والإزدهار.

لا شك أن الحوار العميق والبنّاء والهادف لتاسيس التعاون على مختلف الأصعدة والمجالات هو السبيل الوحيد لاجتياز التحدّيات والاضطرابات الراهنة، وهذا السبيل من شأنه أن يحقق الاستقرار والأمن المستدامَين، ويتيح لشعوب المنطقة الإستفادة من مواهبها وثرواتها.

في بداية عملي رئيساً للجمهورية الإسلامية الإيرانية، ولأجل تحقيق هذا الهدف المنشود، أمدّ يد الصداقة والأخوّة إلى جميع الجيران ودول المنطقة لإطلاق حركة حقيقية وجادّة في مسيرة التعاون، حيث لإيران وجيرانها العرب والمسلمين مواقف مشتركة في كثير من القضايا الدولية والإقليمية، فنحن جميعاً نرفض احتكار قوى محدّدة ومعيّنة قرارات العالم، كما نرفض تقسيم العالم والإستقطاب على أساس مصالح القوى العظمى.

كلنا يطالب بقبول التنوّع الثقافي ورفع التمييز، واحترام القيم الدينية للمسلمين في المجتمعات الأخرى وفي المؤسسات الحقوقية والدولية، وجميعُنا لديه مسؤوليات ومصالح مشتركة للتغلّب على الإسلاموفوبيا.

إن جرح فلسطين النازف قضيتنا جميعاً وعلاجه قضيتنا أيضاً، وهنا إذ تحيّي الجمهورية الإسلامية الإيرانية الصمود الأسطوري للشعب والمقاومة الفلسطينية في غزّة بوجه العدوان الوحشي للمحتلّ الصهيوني، فإنها تؤكّد إيمانها بأن الأمن والإستقرار في المنطقة لن يتحقّقا إلا بالاعتراف بحقّ الشعب الفلسطيني في ممارسة المقاومة الشاملة سبيلاً للتحرّر من الاحتلال، وتأمين حقوقه الطبيعية والبديهية، وخصوصا الاستقلال وحقّ تقرير المصير وإنهاء الاحتلال والتمييز العنصري والإبادة الجماعية وإرهاب الدولة الصهيونية.

إننا نؤكّد على أن الإرهاب والتطرّف يسببان الامآ مشتركة للجميع، وهذا يستدعي العلاج الجذري والتعاون المشترك بيننا، وكل ذلك يوجب إنهاء الصراعات العسكرية بين دول المنطقة على أساس الحقّ والعدل والحقوق المشروعة للشعوب، وكذلك إنهاء الأزمات الداخلية عبر تبني حلول سلمية، فالكيان الصهيوني المحتل والقوى الأجنبية وحدهما المستفيدان من استمرار الأزمات والصراعات الداخلية في المنطقة.

> امدّ يد الصداقة والأخوّة إلى جميع الجيران ودول المنطقة لإطلاق حركة حقيقية وجادّة في مسيرة التعاون، حيث لإيران وجيرانها العرب والمسلمين مواقف ومصالح مشتركة

إن شعوب المنطقة تستحقّ أن تحظى بالتنمية الاقتصادية والرخاء الاجتماعي، فعلى الحكومات مساعدة بعضها بعضاً لأجل الإزدهار والتقدّم، وهنا أعلن استعداد إيران للمشاركة في مشاريع التنمية الاقتصادية وتنمية البنى العمرانية وممرّات النقل بين دول الجوار، كما أنها مستعدّةٌ أيضا لإشراك هذه الدول في ممري «الشمال . الجنوب» و«الشرق . الغرب» داخل اراضيها.

إن الجمهورية الإسلامية الإيرانية تعتبر قوّة جيرانها قوّة لها، وترى أنه لا ينبغي أن يعزّز الجيران قدراتهم على حساب الآخرين، فالأولوية القصوى للسياسة الخارجية الإيرانية هي توسيع التعاون مع الجيران، وستسعى الحكومة الجديدة جاهدة إلى الحفاظ على توجّه الحكومة الحالية في توطيد العلاقات مع الدول الجارة، وستعمل على الإرتقاء بالعلاقات الثنائية معها على أساس الاحترام المتبادل للسيادة الوطنية ووحدة اراضي الدول، إذا ما أبدت دول المنطقة تعاوناً نشيطاً وثنائياً.

يشكّل السلاح النووي للكيان الصهيوني تهديدا للمنطقة والسلام والأمن الدوليين، وهو ما يفرض على دول المنطقة والعالم، التعاون لأجل شرق أوسط خال من أسلحة الدمار الشامل. كما يتطلب السلام والإستقرار المستدامان في منطقة الخليج الفارسي التصدّي للتهديدات المختلفة، إنشاء نظام تعاون وأمن جماعي بين الدول المتجاورة.

إلى ذلك أيضا، تستدعي إدارة فترة اضطراب ومرحلة انتقالية للنظام الدولي، مبادرات تهدف إلى التعاضد الإقليمي والتغلب على التطرّف في المنطقة وغطرسة القوى الدولية، وفي هذا الإطار يمكن للدول الإسلامية والإسلامية بتمسّكها بقيمها الثقافية واعتدالها بالتعاليم الإسلامية السلمية والسمحة، أن تكون طرفا أساسيا في الحوارات والجهود الدولية لإشاعة السلام والاستقرار الدوليين.

(الرئيس المنتخب للجمهورية الإسلامية الإيرانية)

من بين المؤرّخين الإسرائيليين الجُدد يخلع عباءة بني موريس؟

دلال البزري

في ثمانينيّات القرن الماضي: تفتح إسرائيل أبواب أرشيفها للمؤرّخين، بحسب ما يقتضيه قانونها. يفلح مؤرّخون في مهمّتهم، فيخرجون بدراساتٍ لهذا الأرشيف برؤية جديدة إلى إسرائيل تكسر ذاك الإجماع «الوطني» على براءة نشأتها «من دون أيّ غلطة»، ويؤسّسون روايةً جديدة عن هذه النشأة، تُعطي للفلسطينيّين شيئاً من حقّهم في المظلومية. كان صدى أولئك المؤرّخين قويّاً، ولم يعد ممكناً من بعدهم تجاهل ما ارتكبته العصابات الصهيونية في حقّ الفلسطينيّين تسهيلاً لـ«الاستقلال»، أي إقامة إسرائيل.

كانوا أربعة مؤرّخين؛ أفي شليم، أوري هلتسن، إيلان بابيه، وبني موريس. والأخير، بني موريس (اسم شلومو ساند، صاحب كتاب «اختراع الشعب اليهودي»، وهو الكتاب الأشهر لدى القرّاء العرب، لا يدخل زمنياً في قائمة المؤرّخين الجُدد، وإن كان قريباً من مقاربتهم. فكتابه صدر بعد عقدين على ظهور المؤرّخين الأربعة). رائد أولئك الأربعة بكتابه «1948 وما بعد: إسرائيل والفلسطينيّين» (1988).

وهو يتناول، استناداً إلى الأرشيف أعلاه، عملية طرد فلسطينيين من بلداتهم وقراهم، ويثبت أنّ اقتلاعهم حصل تحت التهديد والقتل والطرد، وحتّى الاغتصاب، بعكس السردية الإسرائيلية القائلة إنّ الفلسطينيين تركوا أرضهم، إمّا إذعانا لزعمائهم، أو خوفاً من خطر غير مفهوم. ما الذي ألهم بني موريس؟

الغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982: يؤدّي بني موريس خدمته العسكرية عبر تغطية هذا الغزو لصحيفة جيروزاليم بوست. يرى للمرّة الأولى في حياته مُخيّماً للاجئين الفلسطينيّين، مُخيّم الشريديّة قرب صور.

يسأل نفسه: ماذا أتى بكم إلى هنا؟ فيجيبون أنّ أصلهم من الجليل، وهربوا منذ النكبة. وها هي حياتهم هنا. حكاياتهم مُؤثّرة، تُحدث لديه الرغبة بالإجابة عن سؤال هروب 700 ألف فلسطيني خلال حرب 1947 - 1948، وعن المسؤول عن هذا الهروب، فيكون هذا كتابه، وبني موريس تغير.

لكن، بني موريس تغير. بدءاً من العام 2000، تزخر كلماته وكتاباته بما يناقض تماماً النتائج التي توصّل إليها في كتابه. المناخ السياسي تبدّل؛ اغتيال إسحق رابين وانتخاب بنيامين نتنياهو وأريل شارون، دفن عملية السلام نهائياً، عمليات استيطان مُكثّفة في الضفة، خنق الانتفاضة الفلسطيني، اندلاع الانتفاضة الثانية، وعمليات انتحارية في قلب إسرائيل... ترسو بذلك المقولة إنّ «ليس لإسرائيل شركاء»، فتكون المسيرة الفكرية المعاكسة لبني موريس، التي كان يصوّت للبيسار الإسرائيلي، آخذته إخفاقات «كامب ديفيد» على تعديل لوائح كتبه وفكر فيه واعتقده. من يومها، بدأت رحلة «ارتداده»، أو «هدايته»، عن ديفيد بن غوريون، أوّل رئيس وزراء إسرائيلي، يقول: بني موريس إنّه «تردّد كثيراً... لو لجأ إلى الاقتلاع الشامل، ونظّف البلاد كلّها... لو لجأ إلى طرد تامّ بدل الطرد الجزئي لكان ثبّت دولة إسرائيل لأجيال بأكملها»، حاسماً رأيه في طرد الفلسطينيين من أرضهم وقتها بأنّه ليس جريمة حرب.

وعن «العرب الإسرائيليين» كما يُسمّيهم، يقول إنّهم «قنبلة موقوتة»، وإنّ «انزلاقهم الكامل» نحو هويّتهم الفلسطينية حوّلهم إلى «ممثّلين للأعداء»، وإنّهم «الطابور الخامس» في إسرائيل.

«نحن محكومون بالعيش عبر السيف». بهذه الجملة، يختلف بني موريس عن زملائه الثلاثة، المؤرّخين الجُدد، ويخلص إلى نظرته أنّه لا حلّ في الأفق، إنّما «جدار من حديد». لا دولتَين ولا دولة واحدة تصلحان في نظره، بل يقترح حلّاً من ثلاث دول في شكل كونفدرالية أردنية فلسطينية. وخلفية هذا «الحلّ» الدين الإسلامي الواحد. يرى أنّ قيم الإسلام مختلفة غريبة «لا قيمة للحياة فيها، ولا للديموقراطية أو للانفتاح أو للإبداع».

وقبل أسبوع، كتب مقالاً في صحيفة هارتس، يتناول فيه الاشتباك السابق المحدود بين إيران وإسرائيل، يُوبّخ فيه نتنياهو على تردّده المزمن في مهاجمة إيران. يصف أخطار القنبلة النووية الإيرانية قريبة التحقّق، ويستغرب كيف أنّ إيران تدعو بمعيّتها إلى تدمير إسرائيل، وتتبناها «مُكتّف الدين». يقارن بين «القوّتين العسكريتَين، الإسرائيلية والإيرانية»، ويُسخّف الأخيرة الإيرانية، ويضع الأولى الإسرائيلية في مرتبة الأقوى والأغنى، ويختم بالدعوة إلى إلقاء قنبلة نووية على إيران تخلّصاً من شرها.

هذه عينة من مؤرّخ رائد في مجاله انقلب على نفسه، وصار يتكلّم مثل أيّ يميني مُتطرّف. قبل محاولة فهم هذه الانتكاسة الفكرية، أو انعدام التماسك بين قبل وبعد، تجدُر الإشارة إلى أنّ موريس في كتابه المذكور، قبل انزياحه، اكتفى بالأرشيف الرسمي الإسرائيلي، ولم يتطرّق إلى أرشيفات أخرى، فلسطينية أو أجنبية، أو حتّى إسرائيلية (كما فعل إيلان بابيه مثلاً). بعد ذلك، صار هناك: بني موريس، ما قبل كتابه، وبني موريس ما بعده.

وبالتزامن مع حدثَين تاريخيَين، موريس ما قبل: في عام 1988، في عزّ الانتفاضة الأولى السلمية، رفض الخدمة العسكرية في نابلس، لأسباب أيديولوجية، كما بتنا نعلم، لأنّه كان يعتبر أنّ «على إسرائيل أن تنسحب من الأراضي المحتلّة».

وقد دفع ثمن رفضه عقوبةً عسكرية. وقتها، كان الأمل واضحاً لدى الإسرائيليين بأنّ السلام ممكن، وكان كتاب موريس الذي يُعطي حقّاً، ولو جزئياً، للسردية الفلسطينية عن النكبة، أمل بعد الكتاب، فانهيار هذا الأمل كان مع انهيار محادثات السلام، واشتعال الانتفاضة الثانية التي اتّسمت بعنف بالغ، قال عنها موريس إنّها عمليات غير معزولة، إنّما تعبّر عن «الإرادة الصلبة للشعب الفلسطيني». ومن وقتها يدوم تراجعه عن كتابه الأول، الذي قاد المؤرّخين الجُدد كما نعلم الوطنية ووحدة الدولتين، إلى «المواطن» موريس و«المؤرّخ» موريس، كما يكتب زميلُه آري شافيت: «إنّ المواطن موريس والمؤرّخ موريس عملا معاً وكانَ لا علاقة بينهما، كانَ الواحد منهما كان يحاول إنقاذ ما كان الآخر يقارع من أجل استئصاله».

ويجيب موريس: «يصفني مؤرّخاً، أؤكّد أنّ ثمّة غلطة (غلطة؟) ارتكبت». ولكنّه باعتباره يهودياً لا مواطناً، يعود ويُكرّر أنّ «عدم اكتمال الترانسفير كان غلطة أيضاً».

يضع نفسه على حدّ سكين بين الهويّتَين غير المتساويتين. وما ينقذه من مواجهة ضميره، هو انتماؤه إلى جماعته انتماء عضوياً. يقول في حديثة عن هذا الانتماء: «أنا أتماهى مع البير كامو (صاحب رواية «الغريب»). كامو يُعتبر يسارياً، وصاحب قيمة أخلاقية عالية. ولكن عندما تكلّم عن المشكلة الجزائرية والشيوعي والفوضوي والخضر، جمعها تحالفٌ تكتيكيٌ ومرحليٌ، من دون أن يكون هناك مشروع مجتمعي (استراتيجي) تلتفّ حوله في مواجهة تحالف الرئيس ماكرون و«التجمّع الوطني»».

هذا التصرّف غير العلن داخل تحالف اليسار قد يستثمره ماكرون من خلال البحث عن شريك يساري مُعتدل، يستطيع قيادة حكومة أقلّية من دون أن تتمتّع بأغلبية مريحة داخل الجمعية الوطنية. لكنّ تحقّق هذا السيناريو يصطدم بغياب شخصية يسارية تستطيع قيادة تجربة «تعايش» جديدة في السياسة الفرنسية. هناك سيناريو آخر، يتمثّل في حكومة تكنوقراطية، مع ما يعنيه ذلك من فكّ الارتباط مع الجمعية الوطنية بأركانها المعلوم كلّه في تغذية السياسة الفرنسية والحفاظ على توازنها. تبدو خيارات الرئيس ماكرون محدودةً أمام هذا المأزق. فمن الناحية الدستورية لا يمكنه الدعوة إلى انتخابات تشريعية أخرى قبل انصرام سنة، في وقت تبدو الدولة الفرنسية بحاجة لإصلاح مؤسّسي عميق. من هنا، ستكون الأيّام المُقبلة حاسمةً في صعيد مشاورات قادة الكتل الثلاث المتنافسة، في أفق البحث عن مخرج يجنّب فرنسا شبح عدم الاستقرار السياسي، بعد أن أضحت، حسب كثيرين، «غير قابلة للحكم». يبدو الانتقال من نظام شبه رئاسي، يتقاسم فيه رئيس الجمهورية والوزير الأول (وليس رئيس الوزراء) تسيير شؤون الدولة، إلى نظام برلمانيّ تستعيد فيه الجمعية الوطنية ما كانت تتمتّع به من سلطات واسعة خلال الجمهوريتين الثالثة (1870 - 1940) والرابعة (1946 - 1958). حلاً يرى بعضُ أنّه بات ضرورياً، بعد أن استنفد النظام شبه الرئاسي الحالي صلاحيته المؤسّسية والسياسية، خصوصاً في ظلّ افتقاد الرئيس الحالي الكاريزما التي كان يتمتّع بها أسلافه المحسوبون على اليمين واليسار على حدّ سواء. إذا كانت الطبقة السياسية الفرنسية قد نجحت، هذه المرّة، في قطع الطريق على اليمين المُتطرّف، كي لا يصل إلى السلطة، فقد لا يكون بوسعها القيامُ بذلك في الاستحقاقات الانتخابية المُقبلة، بعد أن أصبح رقماً صعباً في معادلة الصراع الاجتماعي والسياسي في فرنسا، والدليل على ذلك فوزه بأكثر من 10 ملايين صوت، لم ينجح في ترجمتها إلى مقاعد داخل الجمعية الوطنية بسبب طبيعة التشريع الانتخابي المعمول به.

عن فوز اليسار الفرنسي

هدى الفاتح

حبست فرنسا، ومن خلفها العالم، الأنفاس بسبب نتائج الاستطلاعات التي كانت تشير إلى تصدّر اليمين الانتخابات التشريعية في جولتها الثانية. ماري لوبان، وحزبها التجمّع الوطني، كانا يبدوان واثقَين من الفوز على المنافسين.

كان ذلك مُقلقاً. العرب والمسلمون، الذين هالتهم من الاستهداف والتهميش والوصف بالانعزال منذ وصول الرئيس إيمانويل ماكرون إلى الحكم، بدأوا يخشون على مستقبلهم ومستقبل أطفالهم، فإذا كانت إجراءات مثل منع النقاب والحجاب، وحتّى العباءة، في المدارس، وإغلاق عشرات من المراكز الإسلامية والمساجد حدثت في عهد ما يُعتبر حزباً وسطياً (أو معتدلاً)، فكيف سيكون الحال إذا ما تمكّن مُتطرّفون وعنصريون من الحكم؟

وكان وصول اليمين، المرتبط في الأذهان بعداء اليهود، مُقلقاً أيضاً للجمعيات اليهودية، التي تشتكي من تنامي ما تسمّيها «معاداة السامية»، ومن الربط بينها وبين ما يحدث في فلسطين. ذلك كلّه مُهمّ. لكن، وصول اليمين المُتطرّف إلى الحكم في فرنسا عبر أغلبية تمنحه الحقّ في تشكيل حكومة كان سيكون له آثار أكبر بكثير من مُجرّد استهداف الأقلّيات أو التضييق على المهاجرين. على سبيل المثال، تُتّهم ماري لوبان، الاسم الأبرز في التيار اليميني، بالارتباط المالي بروسيا. بحسب معارضيها، لا يجعل هذا الارتباط وتضارب المصالح موافقها وطنية تماماً. وقد اتهمها الرئيس ماكرون، في مناظرة سابقة، بالحصول مالية في شكل قرض بنكي لم يُسدّد.

هذا الأمر شديد الحساسية، فتقدُّم سياسية فرنسية مُقربة من الكرملين ومؤمنة، على عكس منطق الحرب والمواجهة السائد، بأنّ من الممكن الاجتماعي لمواجهة غلاء المعيشة، من السهل إطلاق وعود انتخابية، مثل زيادة الحدّ الأدنى للأجور أو توفير مساكن شعبية لائقة، ولكن يبقى السؤال بشأن مدى واقعية تلك الوعود مطروحاً، خصوصاً في ظلّ ما تعانيه فرنسا من أزمة الديون، وما يترتّب عليها من فوائد متراكمة. وهذا كلّه لا يسمح بالتوسّع في الإنفاق الاجتماعي.

على الرغم من إعلان النتيجة وحسم ملفّ الانتخابات التشريعية، إلّا أنّ التحدّيات، التي يمكن أن تواجه فرنسا لم تنتهِ، فلا يزال خطر نجاح اليمين في ما فشل فيه هذه المرّة وارداً، خاصّة أنّ مقاعده البرلمانية، حتّى في ظلّ فشله في الحصول على ما كان يتمنّاه، في تزايد. في ناحية أخرى، لن تخلو الحكومة، التي سيتم تشكيلها وفقاً لهذه الظروف عبر ائتلاف واسع، من تناقضات أو اختلافات حادّة من عدم انسجام. ما يجعل البلد الذي يتطلّع إلى تجربة حكم اليساريّين يعيش حالةً من عدم الاستقرار.

ينتظر الناخب الفرنسي حتّى يرى نتيجة تصويته، ويأمل أخلاقاً. أمّا بشأن العلاقة مع دول الجنوب فقد وعد البرنامج الانتخابي اليساري بتأشيرات أسهل، وبالعمل على تعديل لوائح اللجوء والهجرة والجنسية، بما يجعلها أكثر إنسانية واتّساقاً، وهو ما سيكون له أثر طيب، إن تحقّق.

> لا يزال خطر نجاح اليمين في ما فشل فيه هذه المرّة وارداً

(كاتب سوداني في لندن)

في مسألة مصطفى البرغوثي

زياد بركات

ما يطمئن أنّها رَوبعة في فنجان، لم تتجاوز هذا الحدّ، وإن كان واضحاً أنّ أطرافاً مُتنفّذة في الساحة الفلسطينية كانت تريدها محرقةً للرجل، فإن يصافح مصطفى البرغوثي وزيرَ الأمن الداخلي في حكومة إيهود باراك شلومو بن عامي، قبل أن يصبح وزيراً للخارجية الإسرائيلية، أمر قد يُختلَف عليه ويشأنه. ولكن، أن يُخوّن البرغوثي بسببه، فذلك ما يُستنكَر ويُرفَض، خاصّة أنّ تعقيدات الوضع الفلسطيني، وهو ذاهبٌ إلى مزيد من التعقيد وتداخل الملفّات، وربّما إلى تغيير المفاهيم، تُوجِب التدقيق في الظلال وتدرّجات الألوان. والأكثر أهمّية التفهّم والعودة إلى ميزان الذهب للتفريق بين ما هو حقيقي ويهدف إلى المصلحة العليا، وما هو زائف ويصبّ في أجندات بعض دول المنطقة. وأظن أنّ مسارعة حركة حماس، التي تُشكّل رأس الحربة في المقاومة الفلسطينية منذ أزيد من عقدَين، إلى نفي بيان نُسب إليها ويندّد بالبرغوثي، تنبئ بحسّ وطني عالٍ، وتقدير استثنائي للرجل الذي كفّ، منذ السابع من أكتوبر/ تشرين الأول (2023) في الأقلّ، عن أن يُعرَّف بأنّه أمين عام المبادرة الوطنية الفلسطينية، وتحوّل إلى ناطقٍ باسم «الكيانية» الفلسطينية في عمومها، خاصّة بعد استقالة السلطة الفلسطينية من دورها، وتحوّلها مراقباً أو متصيّداً ينتظر الفرصة المناسبة لا للدفاع عن شعبها في قطاع غزّة، بل للانقضاض على «حماس» والحلول مكانها، بورقة توتٍ قد توفّرها دول في الإقليم.

يمكن اعتبار مصطفى البرغوثي واحداً من ثلاثة تصدّروا المشهد الإعلامي العالمي دفاعاً عن الرواية والمقاومة الفلسطينية في الشهور التسعة الماضية. الآخران هما وزير الخارجية الأردني أيمن الصفدي، ورئيس البعثة الفلسطينية لدى بريطانيا حسام زملط. ويتميّز البرغوثي بهدوئه الذي يُغبَط عليه، وحُجّجه الواثقة، والموثّقة بما يخاطب العقل. وتُذكّر هنا واقعة مقابلته مع المذيعة البريطانية في «Talk TV» جوليا هارتلي بروير، التي دفعها هدوؤه وإصراره على الرواية الفلسطينية إلى أن تفقد أعصابها، وهي كانت أصلاً مُستفزّةً ومنحازةً بشكل فجّ، والى اتهامه بأنّه لم يتعوّد على أن تتحدّث النساء، ما جعلها تخسر معركتها ضدّ الرجل الذي كسب تعاطف المُشاهد وعقله أيضاً، إذا لم يكن هذا المُشاهد مُتعصبناً أو مُستلباً.

رجل هذا شأنه لا نتوقّع أن تدافع عنه السلطة الفلسطينية أو التيّار المُتنفّذ فيها، فهو بالنسبة إليها «منافسٌ» مُحتمَل في صراع العروش الصغيرة الذي تتحسّس له، إضافة إلى أنّ دفاعه المُستميت عن مقاومة الغزّيين تعني بالنسبة إلى التيّار المُتنفّذ في السلطة أنّه مُقرّب من «حماس» أو ناطقٌ باسمها. وفي ظنّي أنّ البرغوثي لا هذا ولا ذاك، بل حلقة من سلسلة الفخر والذهب الذي يلتمع بين الصخور، التي قادت وتقود شعبها من دون أن تنتظر كُرسيّاً لتقعد عليه وتحكم، أو جاهاً ومالاً، والرجل لا يحتاجهما. التقى البرغوثي شلومو بن عامي، واعتذَر، لا بمعنى أنّه ارتكب خطيئة، بل خطأً، وكان ذلك في ندوة في إيطاليا، قال فيها في العلن ما يقوله على شاشات التلفزة التي تستضيفه. وبن عامي الذي التقاه ليس سياسياً على رأس عمله في إسرائيل، بل هو محاضر جامعي حالياً ومعارضٌ حكومة نتنياهو. ويحكم عمل البرغوثي السياسي واشتباكه مع الإسرائيليين في الداخل والعالم، فإنّ لقاءه مع أيّ منهم طبيعي. وما يُستن

لمّا أفرج الرئيس عن موعد الانتخابات الرئاسية التونسية

سالم لبيض

بصدور البلاغ (البيان) الرئاسي المُقتضَب، الذي احتكرت نشره صفحة رئاسة الجمهورية التونسية في «فيسبوك»، وفيه «أصدر رئيس الجمهورية قيس سعيّد، هذا اليوم الثلاثاء، 2 يوليو 2024، أمراً يتعلّق بدعوة الناخبين للانتخابات الرئاسية يوم الأحد، 6 أكتوبر (تشرين الأول) 2024»، يكون سعيّد قد أفرج عن موعد الانتخابات الرئاسية التونسية. سُئل مرّات عدّة عن الموعد، ولكنّه، كما في كلّ مناسبة انتخابية أو سياسية لها كبير الأثر في مستقبل البلاد والعباد، تحلّى بالكتمان الشديد في قضاء حاجته الانتخابية، وقد يكون وراء كتمانه التزاما بالحديث النبوي الشريف «استعينوا على قضاء حوائجكم بالكتمان فإنّ كلّ ذي نعمة محسود»، وحُسّاد الرئيس ومنافسوه على نِعَم المنصب وكرسي قرطاج الوثير كُثر، أو قد يكون الرئيس يستند في تكتّمه القوي إلى قاعدة مذهبية يُطلِق عليها فقهاء الشيعة «التقيّة»، وما تستدعيه من جَلَد وصبر ومغالبة النفس حتّى بلوغ مرحلة التمكّن. وهي مقاربةٌ في الحكم جوهرها وكنهها الحقيقي فكرة «ولاية الأمر» وإن تجلّت في ثوب جمهوري، فولي الأمر هو من يُقرّر، والرعيةُ وإن تقمّصت دور الشعب، ليس لها إلّا أن تنتظر قرار رئيسها لتتدافع زرافاتٍ ووحداناً مبايعةً إيّاه، ولا ضير إن سُميت البيعة انتخابات.

بقي موعد الانتخابات الرئاسية التونسية سجين أدراج مكتب الرئيس في قصر قرطاج أشهراً طويلة، فهو من أخبار الرئاسة التونسية وعلومها، التي لا يُتقن فنونها إلا الرئيس، أو ثلّة من العرّافين والمنجّمين السياسيين المُقرّبين الأوفياء الصادقين، الذين تباروا في تحديد يوم التباري على المنصب الرئاسي مُستفيدين ممّا أتاهم من أنباء النجوم والأبراج والتعاليم الاستعلاماتية. حتّى الهيئة المُستقلّة للانتخابات، التي تَدّعي الولاية الكاملة على الشأن الانتخابي التونسي، لم يكن لها من علم الانتخابات الرئاسية التونسية إلا ما علّمَها رئيس الجمهورية. أمّا الأحزاب السياسية والنقابات العمالية واتحادات الأعراف والفلاحين المهنية، ووسائل الإعلام المكتوبة والمسموعة والمرئية، والأجسام الوسيطة المدنية كافّة، التي دأبت تاريخياً على تمثيل مختلف الشرائح الشعبية، فقد شُطبت نهائياً من دستور 25 يوليو/ تموز (2022)، ولم يَعُد الرئيس سعيّد ودوائر حكمه يعيرونها أهمّية أو يعترفون لها بأيّ دور في المناسبات الانتخابية والعملية السياسية، لتنازعها أيّام الرخاء الديمقراطي، وتخاصمها واقتتالها، ففشلت وذهبت ريحها، وفقدت مجدها الذي كان يُؤمّنه لها دستور 27 يناير/ كانون الثاني (2014)، وهو الدستور الذي أعطى أحقّية تحديد تاريخ الانتخابات، رئاسية كانت أو تشريعية أو محلّية، للهيئة العليا المُستقلّة للانتخابات، المُنتخبة انتخاباً مباشراً من أعضاء البرلمان التونسي، بعد التشاور مع الأحزاب السياسية وقوى المجتمع المدني، والكتل البرلمانية، وكلّ من يمتلك التمثيلية، وفق أعراف تمّ نحتها في الذاكرة السياسية الجماعية رديفاً للديمقراطية التونسية، قبل وأدها يوم 25 يوليو (2021)، وقيام الدولة التسلّطية.

الإعلان عن موعد الانتخابات الرئاسية التونسية نفّس كربة أوفياء الرئيس ومواليه وأعضاء تنسيقيّاته، ومكوّنات بنائه القاعدي ومجالسه المحلّية، بعد أن تَسرّب إليهم الشكُّ الذي راود جموعاً كثيرة من النخب ومن عوام المواطنين التونسيين، من إمكانية تأجيل الاقتراع على المنصب الرئاسي، فتفتّقت قريحة المُفسّرين حول يوم السادس من أكتوبر/ تشرين الأول، بما هو رمز العبور، عبور قناة السويس من الجيش المصري في حرب 1973، وعبور قيس سعيّد إلى خمسية حكم جديدة يوم السادس من أكتوبر 2024، ناسين أو جاهلين أنّ السادس من أكتوبر لم يكن يوم عبور فقط، وإنّما هو عنوان تحريك عسكري وسياسي انتهى هزيمةً استراتيجيةً أدّت إلى الاعتراف بالصهيونية ودولتها عام 1978، فيما تُسمّى معاهدة كامب ديفيد، ولم تغسل ذلك العار إلّا ملحمة غزّة في السابع من أكتوبر (2023).

> سعيّد يفتقد منجزات مادّية حقيقية يمكنه التباهي بها أمام خصومه السياسيين، فسجله خمس سنوات لا يتضمّن مشروعاً اقتصادياً أو تنموياً واحداً
>
> تسير سياسة الرئيس سعيّد الانتخابية بُخطىً حثيثة في درب زين العابدين بن علي، في جعل الانتخابات مُجرَّد حدث لتجديد البيعة للرئيس

وجد بعضهم في تحديد موعد الانتخابات فرصةً لمناشدة الرئيس الترشّح، بالطرق نفسها التي كانت تُعتمد في مناشدة الرئيس الأسبق زين العابدين بن علي، وهو الذي لم يعلن نيّته خوض الاستحقاق الانتخابي الرئاسي بعد، رافعين شعارات من قبيل «لا بديل عن قيس سعيّد سوى قيس سعيّد» و«قيس سعيّد رئيساً 2024 - 2029»، وغير ذلك من مقولات وشعارات مُسيئة لسعيّد نفسه، وتُحيل إلى إعادة إنتاج ثقافة سياسية بائسة، قوامها ما يسمّيه عالم الاجتماع الفرنسي بيار بورديو «التفويض والصنم السياسي La délégation et le fétichisme politique»، لم تستطع التجربة السياسية الديمقراطية التونسية غسل ما خلّفته من أدران وعلاج ما أفرزته من عاهات وأمراض.

المعارضون باختلافاتهم الأيديولوجية والسياسية، وكذلك بعض الموالين مولاةً نقديةً للرئيس سعيّد ومسار 25 يونيو/ حزيران (2025)، تعاملوا مع إفراج الرئيس عن موعد الانتخابات الرئاسية بحذر ملحوظ، مُعتبرين أنّ وجود تزامن بينّ تحديد الموعد وفتح أبواب السجون أمام بعض الشخصيات السياسية وقادة الأحزاب ودعوة آخرين للتحقيق معهم أمام دوائر قضائية وإصدار أحكام غيابية في حقّ فريق ثالث، ينزع الثقة عن الموعد الانتخابي، ويجعل من المناخات السياسية الراهنة مُنفّرةً لكلّ ترشّح ومشاركة. ذلك أن ثلاث شخصيات سياسية معروفة، ممّن أعلنوا الترشّح، يقبعون في سجن المرناقية، وهم، على التوالي، الأمين العام للحزب الجمهوري عصام الشابي، ورئيسة الحزب الدستوري الحرّ عبير موسى، وأُضيف إليهم قبل أيام قليلة الأمين العام للاتحاد الشعبي الجمهوري لطفي المرايحي، طبيب وكاتب له خمسة كتب منشورة. هذا إضافة للصافي سعيد، الكاتب السياسي والروائي غزير الإنتاج المحكوم غيابياً بأربعة أشهر سجناً، والوزير والنائب السابق والأمين العام لحزب العمل والإنجاز عبد اللطيف المكّي، المُستدعَى للمثول أمام المحكمة يوم 12 يوليو، في ما يعرف بقضية الجيلاني الدبوسي.

برز التضييق على الانتخابات بوضوح من خلال تتبع الإعلاميين والصحافيين، ومحاكمة ثلّة منهم، وإصدار أحكام بالسجن في حقّهم، وجديد تلك الأحكام أخيراً الحكم الصادر يوم السادس من الشهر الجاري (يوليو/ تمّوز 2024)، بسنة سجن على الإعلامية والمحامية سنيّة الدهماني، على خلفية القول بالعامّية التونسية في برنامج تلفزيوني «هاكي البلاد الهايلة»، والمقصود بذلك تونس، حتّى يستقرّ فيها أفارقة جنوب الصحراء من المهاجرين غير النظاميين، فالغاية من وجودهم هو العبور إلى أوروبا، وقبل أشهر قليلة حوكم زميلاها في المؤسّسة الإعلامية نفسها، برهان بسّيس ومراد الزغيدي، وصدر في حقّ كلّ منهما حكم بسنة سجناً.

مبرّرات كثيرة تقف وراء التحفّظ على الانتخابات الرئاسية التونسية، والتضييق عليها، والخوف ممّا تخفيه نتائجها من مفاجآت، ذلك أنّ الرئيس سعيّد يفتقد منجزات مادّية حقيقية يمكنه التباهي بها أمام خصومه السياسيين، فسجله خمس سنوات لا يتضمّن مشروعاً اقتصادياً أو تنموياً واحداً وضع له حجر الأساس أو دشّنه، ينافح به عن فترة حكمه، إلّا ما هو منسوب إلى ما يسمّيها أنصاره «العشرية السوداء»، مثل تدشين طريق قابس راس جدير، في الثالث من فبراير/ شباط 2023، ومحطّة تحلية المياه في قابس يوم السابع من يوليو/ تموز 2024، التي تعود إلى سنة 2018، أو الاحتفاء بإعادة فتح جامع القصبة بعد ترميمه فجر اليوم نفسه، في مشهد سِمَتُه الخواء، يذكّر بتدشين مقهى من قبل مجموعة وزراء حزب نداء تونس سنة 2016.

وفي المجال السياسي، ما قام به الرئيس سعيّد هو تفكيك مؤسّسات الدولة التونسية، ومنع العمل بنصوصها الأساسية، واستبدالها بدستور أُحادي يُكرّس السلطة المطلقة للرئيس، التي هي مَفسَدة مُطلقة، وبغرفتَين تشريعيَّتَين صوريَّتَين لا تتمتّعان بالمشروعية الشعبية، إحداهما لا عمل لها سوى المصادقة على القروض المُشطّة الفوائد باعتراف نوّابها، والثانية لا سلطة ولا وظيفة لها ولا قانون يُنظّم عملها، وتدجين المؤسّسة القضائية، وجعلها مُجرَّد وظيفة تابعة لسلطة الرئيس التنفيذية انتفى فيها العدل وغابت عنها العدالة، والتبشير بالشركات الأهلية والصلح الجزائي، مشروعَي الرئيس الهُلاميَّين.

كانت ثلاث سنوات من الحكم الفردي كافيةً ليفقد الرئيس سعيّد تدريجياً مساندة أغلب من ناصروه يوم 25 يوليو/ تموز، فلم يعد في صفّه جلّ الأحزاب السياسية من إسلاميّين، وهم الذين كان لهم دور ملموس في صعوده في 2019، ودستوريّين ويساريّين وقوميّين أيّدوه سنة 2021، وأصبحت تشقّهم خلافات عميقة، وتخلّى عنه الاتحاد العام التونسي للشغل، والاتحاد التونسي للصناعة والتجارة وإن لم يفصح عن ذلك تجنّباً للوقوع تحت طائلة الصلح الجزائي، والهيئة الوطنية للمحامين في تونس، والنقابة الوطنية للصحافيين التونسيّين ومختلف الهياكل الإعلامية، فلأغلب هذه الشرائح السياسية، وغير السياسية، مَنْ يُمثّلها اليوم في السجون التونسية. وتلطّخت من سياسات حكومات سعيّد، المُفتقِدة للكفاءة والمعرفة بنواميس الحكم والروح الشعبية، الطبقاتُ الوسطى بعد أن سُلّطت عليها سياسة تفقيرية متأتية من الارتفاع الحارق للأسعار والتضخّم العالي، وتدهور الدينار وتجميد الأجور والجباية المُشطّة، فانحدر أغلبها في سلّم التراتب الاجتماعي إلى مستوى الطبقات المُضطهَدة والفقيرة. ولم يجد المُعطّلون عن العمل، وهم الذين يتجاوز عددهم 600 ألف، أغلبهم من خريجي الجامعات، مكانةً في الوظيفة العمومية أو القطاع الخاص، أو في سياسات الدولة التشغيلية، فاضطروا إلى ركوب البحر، منهم من وصل إلى السواحل الإيطالية، ومنهم الفقيد. وتعاني شرائح شبابية واسعة، تمارس نشاطها افتراضياً وتُقدّم أعمالاً وخدمات عن بعد، تكسب من خلالها أموالاً من الخارج، فتصطدم بتشريعات الدولة التونسية العتيقة والمُتخلّفة، أو تُعبّر عن آرائها في مواقع التواصل الاجتماعي، من الملاحقات الأمنية والقضائية والأحكام الجائرة بالسجن والخطايا المالية من جرّاء تطبيق المرسوم 54، وخاصّة فصله الـ24.

من الواضح أنّ سياسة الرئيس قيس سعيّد الانتخابية تسير بُخطىً حثيثة في درب بن علي، في جعل الانتخابات مُجرَّد حدث لتجديد البيعة للرئيس، مع ما يقتضيه ذلك من وجود مُرشّح أو مُرشّحي ديكور لديهم الاستعداد للعب دور «الكومبارس»، الأمر الذي يُحوّل الانتخابات من حالة احتفالية وطنية وشعبية تدخل البيوت والأحياء والمدن والأرياف كلّها، والفضاءات العامّة كافّة، لتجديد الخطاب السياسي وبعث الحياة والأمل في أجيال جديدة من السياسيين، والافتخار بالتداول السلمي على السلطة، إلى حدث مأتمي لا يَحتفِل به إلّا صاحب السلطة الجالس على كرسي الرئاسة.

يحتاج الرئيس سعيّد إلى أخذ العبرة من التاريخ ووقائعه، وعدم الاكتفاء باستحضاره شكلياً، وذلك قبل فوات الأوان، عليه أن يتأمّل جيداً في ما انتهى إليه وضع الدستوريين بعد 55 سنة من الحكم المطلق، فإذا بهم ينتقلون إلى المعارضة، ويكون مصير رئيسة حزبهم السجن، وأن يقرأ درس الإسلاميين مليّاً، وهم القادمون من السجون والمنافي إلى هرم السلطة والحكم، الأمر الذي أعادهم إلى المنافي والسجون، وهو ما يتجسّد من خلال تجربة راشد الغنّوشي المأساوية.

أمام الرئيس سعيّد فرصة تنظيم انتخابات رئاسية ديمقراطية شفّافة يختار فيها الشعب رئيسه بكلّ حرّية على قاعدة الترشّح الحرّ والنزيه، بعد إفراغ السجون من مساجين الرأي والسياسة وضمان حرّية الإعلام والإعلاميين، حينها فقط سيضمن لنفسه كرسيّاً مرموقاً ومكانةً عاليةً في صفحات التاريخ وذاكرة الأجيال وسجلّ الأكابر والعظماء، كما يُمنّي النفس دائماً، أمّا كرسي السلطة، فهو إلى زوال محتوم طال الزمان أو قصُر.

(أكاديمي ووزير تونسي سابق)

اليوم التالي لانهيار إسرائيل

حلمي الأسمر

بدأ الحديث عن «اليوم التالي» لانهيار حركة حماس والمقاومة الفلسطينية ربّما في الشهر الأول لعدوان الكيان الصهيوني على غزّة، وبدا أنّه آتٍ لا محالة. والخلاف ليس بشأن أنّه قادم، بل بشأن شكله، وتفصيلاته. يعني كان ثمّة قناعة راسخة لدى أطراف العدوان، عرباً وعجماً، بأنّ نهاية «حماس» والمقاومة أضحت على بعد صاروخ أعمى ينطلق لمُجرّد التنكيل بالغزّيين، أو نسف مربّع سكني، أو قطع شبكات الهاتف والمياه والإنترنت وتعطيلها، وتدمير المستشفيات وقطع طرق المساعدات. ولكن هذا كلّه حصل، وأكثر منه بآلاف المرّات، ولم يزل، ولا يبدو أنّ اليوم التالي للقضاء على «حماس» على مسافة قريبة من الظهور، بل على العكس، بعد تسعة أشهر ونيّف من أشرس معركة غير متناظرة شهدها القرن الحادي والعشرون، نرى «حماس» والمقاومة تعيدان تجديد نفسهما وتشخنان في قتل العدو، وتبتدعان أساليب جديدة في النيْل منه. وبالتعبير العسكري العلمي؛ لا تزالان تُحكِمان امتلاك القيادة والسيطرة عبر القدرة على تنفيذ عمليات نوعيّة تحتاج تخطيطاً «متأنيّاً» (!)، بل تصوير وقائع كلّ مرحلة من مراحل التخطيط والتنفيذ، وإجراء عمليات مونتاج احترافي لعرضها على مشاهدي محطّات التلفزة ومنصّات الإعلام المجتمعي، وكأنّ خلف الكاميرا يجلس مُخرج سينمائي مُحترفٍ لا مقاتل أمضى أكثر من تسعة أشهر متنقّلاً بين الأنفاق، وبالكاد يحصل على شربة ماء أو وجبة فقيرة كلّ 24 ساعة، إن لم يكن أكثر، وربّما ليس لديه ترف انتعال حذاء أو الاستحمام، أو حتّى نيل قسطٍ مناسب من النوم. وفي مقابل هذه الصورة للمقاومة، تقف صورة جيش مرفّه مدجّج بكلّ ما أنتجته مصانع أسلحة الأرض، ومحميٌّ بوسائل الحماية التقليدية والتكنولوجية كلّها، والسيبرانية المستعينة بتقنيات الذكاء الاصطناعي، مع سيطرة كاملة على كلّ ما يحيط المقاومة من برّ وبحر وسماء. ومع هذا، يبدو هذا الجيش مُنهكاً مُثخناً، يهرب «صناديده» من فأر قفز فجأة بين أرجلهم، ولم يُسجَّل له أنّه برع إلّا في مجال واحد فقط، ارتكاب أبشع الجرائم، و«المرجلة» على المدنيين والعزّل والأسرى، من الرجال والأطفال والنساء، و«الإبداع» طبعاً، في نسف المباني وتدمير مقوّمات الحياة كلّها، من منشآت ومرافق وخدمات، وحتّى مزارع دجاج ومصانع وبيوت زراعية محمية... والحديث يطول عن سجلّ الجرائم التي ارتكبها هذا الجيش الأكثر همجيّة في التاريخ الحديث، حتّى باتت همجيّته محلّ استنكار وتبرُّؤ يهودٍ كثيرين.

> الحديث عن انهيار «الدولة» الأكثر مِنعةً لم يَعُد مُحرّماً أو مُستهجناً، أو مُتخيَّلاً، وبات الفكر الصهيوني كالجذام أو كالتهمة التي يتبرّأ منها كثير من اليهود

وفي المجمل، لم يأت اليوم التالي بعد «حماس»، بل برز سؤال نقيض طرحه كثيرون من خبراء الاستراتيجيا والعلوم العسكرية، والدراسات المستقبلية والاجتماعية والتاريخ، وآخرون مُحلّلون ومُفكّرون مُتحرّرون من فيروس الصهيونية، ومن الخوف من تهم اللاساميّة: ماذا عن اليوم التالي لانهيار إسرائيل؟ وإن لم يَطرح هذا السؤال في صيغته الحرفية إلّا عدد قليل جدّاً من القوم، إلا أنّ فحواه جرت على ألسنة أعداد ضخمة، فالحديث عن انهيار «الدولة» الأكثر مِنعةً في منطقتنا العربية لم يَعُد مُحرّماً أو مُستهجناً، أو مُتخيَّلاً، بل بات المشروع الفلسفي، الذي قامت على أساسه أصلاً (الفكر الصهيوني)، كالجذام أو كالتهمة التي يتبرّأ منها يهودٌ كثيرون، باعتباره فكراً إجرامياً غير قابل للحياة، وجرَّ قطعان المستوطنين من اليهود، الذين تقاطروا لاحتلال أرض فلسطين، إلى حتفهم، وباتت «إسرائيل» البقعة الأكثر خطراً على اليهودي في سطح الكرة الأرضية، وكان يُراد لها أن تكون «الحضن الآمن» للباحثين عن «الوطن القومي». وبمعنى آخر، أصبح الحديث عن انهيار المشروع الصهيوني ورقة بحث مطروحة على طاولات مراكز التفكير والتخطيط، وإنْ لم يُفصِح أحدٌ من هذه المراكز الفكرية أو الاستشرافية عن ماهيّة اليوم التالي لانهيار حلم «الأرض الموعودة» إلّا أنّنا لا نستغرب أن يكون هذا الأمر، اليوم، أحد أهم الموضوعات التي تدرسُها العصابات التي تحكم العالم، وتهيمن على حركته، وتسيطر على مقدّراته، ذلك أنّ شكل عالمنا بعد قيام إسرائيل لن يكون هو نفسه بعد زوالها. هناك خريطة جديدة سترسم خاصّة للشرق، وسنكون في حاجة لبديلَين اثنين عن مارك سايكس و فرانسوا بيكو، اللذين رسما حدود دولنا قبل نحو قرن. وليس مبالغاً فيه أو شططاً القول أن بديلَي الإنكليزي والفرنسي هذين، لن يكونا غير عربيَين مسلمَين حُرَّين، ولن أستغرب حينما نرى أحد هؤلاء من المدرسة ذاتها التي تخرّج فيها يحيى السنوار ومحمّد الضيف وأحمد ياسين وعبد العزيز الرنتيسي. ولعلّ هذا الأمر بالذات، أو الخشية من وقوعه فعلاً، هو ما يُفسّر الشراسة والتوحّش في شيطنة «حماس» والهجوم عليها، وعلى حاضنتها، وعلى كلّ من ينتصر لها، حتّى لو بدعاء لها في بيت الله العتيق.

قد يبدو اليوم التالي لانهيار إسرائيل حلماً بعيد المنال، إن لم يكن مُستحيلاً لدى من أدمنوا العبودية، لكنّه اليوم أقرب من أيّ وقت آخر، فالانهيار فيزيائياً لا يتمّ فجأةً وبجرّة قلم، خصوصاً حين يتعلق الأمر بقلعةٍ كإسرائيل أقيمت كي تبقى، وأحيطت بأحزمة أمان أسطورية سرّية وعلنية، عربية وأعجمية، محلّية ودولية، فوق أرضية وتحت أرضية، وسماوية، وسُخّرت لها من الإمكانات ما لم يُسخّر لكيان من قبل. بدأ الانهيار حين تحوّل «أزعر الحي» و«القبضاي» فيه إلى مسخرة، مُسِح بوجهه البلاط، ونُزِع عنه وهم الردع، ولم يعد «البعبع» الذي يُخوَّف به المرتعدون جبناً. بدأ الانهيار بسلسلة ضخمة من انهيارات حجارة دومينو اقتصادية وعسكرية واجتماعية ونفسية، قد يستغرق الانتهاء من انهيارها وقتاً ما، ألله أعلم كم سيطول، لكنّه بدأ، واليوم التالي بعد الانهيار آتٍ لا محالة، وقد نراه نحن الذين نعيش عقدنا السادس أو السابع من العمر، وستصبح نبوءة العقد الثامن حقيقة واقعة لا خوفاً من رؤية مُتوقَّعة.

ختاماً، مما قاله المُحلّل العسكري، والضابط السابق في جهاز مخابرات الجيش الأميركي، غريغ ستوكر: «حماس حقّقت جميع أهدافها من منظور استراتيجي؛ إعادة إحياء القضية الفلسطينية وحقّ تقرير المصير في مستوى عالمي، وتدمير الأسطورة العسكرية والاستخباراتية لإسرائيل في السابع من أكتوبر، بينما لم تستطع إسرائيل تحقيق أيّ من أهدافها. الأنظمة المجرمة لا تدوم». وكتب هذا الأسبوع أحد أكثر مُعلّقي صحيفة معاريف أهميّة؛ بن كسبيت: «المزيد فالمزيد من الإسرائيليين يُفكّرون بصوت عال، إذا كان هذا هو المكان ليربّوا فيه الأجيال القادمة. المزيد فالمزيد من الإسرائيليين لم يعودوا مقتنعين بأنّ إسرائيل الحالية هي الدولة إيّاها التي أقامها هنا الآباء المؤسّسون قبل 76 سنة. نحن ننزف في المجالات كلّها؛ المقاتلين، المدنيين، الأطباء، العلماء، رجال التكنولوجيا، وأنواع أخرى طيّبة من الإسرائيليين ممّن يتلقّون عروضاً مغريةً من خلف البحر. بعضهم يمسح الدموع، يجمع الأمتعة ويغادر. بعضهم يتردّد. بهذه الوتيرة، فإنّ الطبقة التي تصون هنا الاقتصاد، الأمن، الأكاديميا، الصناعة والتكنولوجيا، ستضعف وستتبدّد. هذا الخطر واضح وملموس أكثر من خطر الإبادة الجسدية على أيدي حزب الله وإيران، وكلّ ما بينهما. يدور الحديث عن خطر واضح وفوري».

وبعد، إن لم يكن هذا هو الانهيار، فما هو؟

(كاتب من الأردن)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد (Fadaat Media Ltd)

رئيس التحرير معن البياري ■ مدير التحرير ارنست خوري ■ المدير الفني إميل منعم ■ السياسة جمانة فرحات ■ الاقتصاد مصطفى عبد السلام ■ الثقافة نجوان درويش ■ منوعات ليال حداد ■ المجتمع يوسف حاج علي ■ الرياضة نبيل التليلي ■ تحقيقات محمد عزام ■ مراسلون نزار قنديل

المكاتب
■ المكتب الرئيسي، لندن
Ealing Cross, Second floor, 85 Uxbridge Road, London, W5 5TH
Tel: 00442045801000
■ مكتب الدوحة
الدوحة ـ برج الفردان ـ لوسيل ـ الطابق الـ 20 ـ
هاتف: 0097440190600
■ مكتب بيروت
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611567794 - 009611442047
■ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
■ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: 97440190635+ جوال: 97450059977+
■ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads